

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

تنمية الطاقة الحيوية للاتحاد الأفريقي
في إطار برنامج أفريقيا

تنمية الطاقة الحيوية للاتحاد الأفريقي في إطار برنامج أفريقيا

1 مقدمة

أقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي شراكة مع لجنة للأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبرنامجا لتحديث قطاع الطاقة الحيوية في أفريقيا من خلال عملية تشاورية تمتد على مدى عدة سنوات، بإشراك قطاع عريض من أصحاب المصلحة والدول الأفريقية الأعضاء. وقد توجت هذه العملية بوضع إطار عمل للطاقة الحيوية الأفريقية والمبادئ التوجيهية للسياسات في عام 2013. والغرض من هذا الإطار هو: (أ) بناء توافق حول الإطار المشترك الذي يلهم ويوفر الإرشاد للبلدان بمفردها والأقاليم في وضع سياسات ولوائح للطاقة الحيوية؛ و(ب) تعزيز الوعي لدى صناع السياسة الأفريقيين والمجتمع المدني حول الحاجة إلى سياسات تنمية الطاقة الحيوية صديقة للبيئة ومقبولة اجتماعيا.

هناك عدد من النواتج التي ولدها البرنامج منذ عام 2011. وقد نفذت هذه البرامج بشكل منهجي لبناء القدرات كما كشفت عن بعض أفضل الممارسات في القارة الأفريقية. وكان الإنجاز المتوقع النهائي ثلاثة أضعاف:

(أ) ضمان كون تنمية الطاقة الحيوية في صميم وضع السياسات ومنح البلدان والأقاليم الأولوية لتحديث قطاع الطاقة الحيوية.

(ب) بناء القدرات عبر أصحاب المصلحة الأفريقيين، ولا سيما صناع السياسة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص المحلي، والأوساط الأكاديمية ومنظمات التجمعات القاعدية (ج) تقديم مشاريع إيضاحية تركز على تحسين الطاقة الحيوية لقطاعي الأسر والنقل. ويبين الجدول التالي المخرجات والأنشطة بين عامي 2011 و2016.

2016 - 2015	2014 - 2013	2012- 2011
الوقود الحيوي للقطاعات المنزلية والنقل (2105) <ul style="list-style-type: none">دراسات حالة الطاقة الحيويةتنمية القدرات(زولينبي، أروشا وأكرا)التدريب على الوقود الحيوي(بورت لويس، القاهرة، داكار)	<i>اعتماد مقرر بشأن الطاقة الحيوية من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي (يناير 13)</i> <ul style="list-style-type: none">التصديق من قبل رؤساء الدول والحكومات	<i>دراسات مفوضية الاتحاد الأفريقي /اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول الطاقة الحيوية (يونيو-أغسطس 11)</i> <ul style="list-style-type: none">الجدوى الفنية / الاقتصاديةوضع السياسة

• الزيارات الفنية (جابوروني، امبابان، دار السلام، كمبالا، أنتنناريفو)		
ورشة عمل حول تعبئة المشروع (أديس أبابا أكتوبر 16)	إطار التعميم في صنع السياسة) أبريل 2013 • ورشة عمل في نيروبي، كينيا	أفريقيا واجتماع فريق الخبراء الدولي (أديس أبابا، 11 نوفمبر) • التحقق من صحة البيانات • التوصيات
حوار حول الطاقة الحيوية (نيروبي، كينيا، 16 ديسمبر)	تعميم مسائل الجنسين ضمن الإطار • تعميم مسائل الجنسين في إطار تنمية الطاقة الحيوية • التصديق، كيغالي (14 نوفمبر في كيغالي، روندا)	إطار الطاقة الحيوية والمبادئ التوجيهية للسياسات (1012) • ورشة عمل التحقق من صحة الإطار • التصديق من قبل اللجنة الأوروبية لرابطات مصنعي الآلات الزراعية • قرار تطوير الطاقة الحيوية

2 الدروس المستخلصة في إطار التنفيذ

في حين حققت المشاريع عدة إنجازات هامة، كانت هناك عيوب ملحوظة يمكن أن تؤثر على آثارها على الصعيدين الوطني والإقليمي. أولها الصعوبات المالية على المستوى المؤسسي. وكانت هناك صعوبات مالية ملحوظة على مستوى مفاوضات الاتحاد الأفريقي والشركاء في التواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك مطورو المشاريع؛ والمناطق الريفية، والمجتمع المدني، والنساء والشباب. وكما تم تحديده أنفا، كانت أكبر انتكاسة تتمثل في نقص الخبرة في تطوير المشاريع والتعبئة، وكذلك كيفية تمويل هذه القدرات. وحدد مطورو المشاريع، من القطاعين العام والخاص، قدرة محدودة على تصميم وتنفيذ برامج الطاقة الحيوية. وعلى هذا النحو، كانت مشاريعهم المقترحة صغيرة جدا وصعبة التمويل.

ثانيا، فيما يتعلق بما ورد أعلاه، من الصعب عموما أن تجتذب مشاريع الطاقة الحيوية التمويل العادي أو الاستثمار. وبالتالي فإن التحدي يكمن في كيفية تعبئة التمويل اللازم للمشاريع، فضلا عن اجتذاب مشاركة القطاع الخاص. وأخيرا، هناك نقص عام في الوعي على جميع المستويات بمشاريع الطاقة الحيوية الجديدة والحديثة. وهذا يحول دون حصول هذه المشاريع على الاهتمام الكامل من جانب الجمهور وصناع السياسة، مثل حلول الطاقة المتجددة الأخرى مثل مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية. وفيما يلي الأنشطة التي يتعين تنفيذها لتحسين وتسريع التنمية الحديثة في مجال الطاقة الحيوية في أفريقيا.

1. توافر البيانات والمتطلبات الإحصائية لجودة صنع السياسة

تشكل الطاقة الحيوية الجزء الأكبر من إجمالي إمدادات الطاقة النهائية في أفريقيا، ولكن غالبا ما يكون هناك افتقار إلى بيانات موثوق بها في العديد من البلدان الأفريقية. ومن أجل تحويل قطاع الطاقة الحيوية، ينبغي توفير مجموعة بيانات دقيقة أو معلومات أساسية. وستستعرض مجالات التركيز هذه الدروس المستخلصة خلال تنفيذ المشروع.

الإجراء: مواءمة وتوحيد منهجيات جمع البيانات عبر البلدان الأفريقية. وينبغي ان يتم ذلك من خلال اللجنة الأفريقية للطاقة المتجددة والمبادرة الأفريقية لبيانات الكتلة الحيوية (التي سيتم إطلاقها عما قريب) .

2. تقديم المساعدة لمطوري المشاريع المحليين وتعميم التكنولوجيات.

تفاعل المشروع مع مطوري المشاريع عبر قطاع عريض. هناك بعض مطوري المشاريع من القطاع العام (المرتبط أساسا بالوزارات والوكالات الحكومية)، وهناك البعض الآخر في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين أن عددا كبيرا من مطوري المشاريع هم من المستثمرين المحليين الخاصين. ومن الجدير بالملاحظة أن هناك أيضا منظمات غير حكومية في مجال الطاقة الحيوية، ولكنها كانت تعمل أساسا في مجال بناء القدرات وتسويق خدمات ومنتجات الطاقة الحيوية. وكان الحدث الأبرز المستخلص من هؤلاء المطورين هو عدم وجود تكنولوجيات منتجة محليا لتوسيع نطاق الطاقة الحيوية الحديثة. وتتراوح هذه الأجهزة بين أجهزة الطبخ بالطاقة الحيوية ومرآجل الغاز الحيوي أو تقنيات معالجة إنتاج الإيثانول. لا يمكن تحمل تكاليفها وبعض التكنولوجيات القائمة المستوردة من السوق، وهي غير كافية وببساطة عالية بالنسبة للمنتجين الصغار. ومن ثم، فإن نقص الاستثمارات أو المعرفة المتعلقة بفرص الاستثمار قد حبس هؤلاء المطورين في إطار إنتاج دائم على نطاق صغير، وبالتالي فاقد الأثر.

الإجراء: إنشاء مرفق للتمويل والحد من المخاطر لمساعدة المطورين من القطاعين العام والخاص وخاصة في المراحل المبكرة من تطوير المشاريع. كما ينبغي أن يوفر هذا المرفق دعما مخصصا لمطوري المشاريع لعرض مشاريعهم

3. تحسين أجهزة الطاقة الحيوية (مثل تحسين برامج مواقد الطهي)

يعتبر الطبخ النشاط الرئيسي على مستوى الأسرة. وكثيرا ما يستخدم أكثر من 60 في المائة من سبل عيش الأسر، بغض النظر عن حالة الكهرباء، موقد الكتلة الحيوية لأغراض الطبخ. وفي كثير من الأحيان، هذا مجال مجهول في تنمية الطاقة الحيوية، وتوفير الطاقة بشكل عام. وغالبا ما تكون برامج مواقد الطبخ المحسنة بتوجيه المانحين، تتمتع بالقليل من المدخلات المحلية سواء من حيث استراتيجيات النشر أو في مجال التصميم. وقد تفاعل المشروع مع المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص التي تسعى إلى نشر مواقد طهي محسنة على أوسع نطاق ممكن، وبالتالي استبدال ممارسات الطبخ الخطيرة الحالية تماما. ومن المعروف على نطاق واسع أن ممارسات الطبخ الحالية تؤدي إلى العديد من الوفيات المبكرة وخاصة بين الأطفال الصغار وكبار السن.

الإجراء: هناك حاجة ملحة لدعم برامج بناء القدرات للقطاع الخاص المحلي و / أو مطوري

المشاريع على موافد الطبخ الحديثة والمصممة محليا بفعالية والتي تعزز الاستثمارات. وينبغي أن يتم ذلك بتوجيه مراكز الامتياز الإقليمية، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها.

4. الابتكار والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة

ثمة اعتقاد جازم عالميا بأن الابتكار هو محور التغيير الاقتصادي، الذي كثيرا ما يبدأ عملية تراكم خلاق في التنمية الصناعية. ويتعين على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بمواردها الهائلة من الكتلة الحيوية، أن تصمم وتنفذ استراتيجيات تنموية صناعية فعالة من أجل تطوير قاعدة صناعية وتكنولوجية سليمة لإنتاج الوقود الحيوي واستخدامه. وفي ضوء ذلك، تحتاج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى الشروع في بناء قدرات مواردها البشرية لتمكينها من الإسهام على نحو كبير في تطوير نظم الابتكار الوطنية في مجال الطاقة الحيوية وإدارتها بكفاءة.

الإجراء: تقديم الدعم والتعبئة لآليات التمويل لتكنولوجيا البحث والتطوير في مجال الطاقة الحيوية والابتكار في الجامعات والكليات ووكالات البحث الأخرى.

5. التمويل والاستثمارات في مجال نشر الطاقة الحيوية

يمثل التمويل الكافي أو الحصول على التمويل أو المعرفة بألية التمويل، أهم عائق وحيد أمام نشر الطاقة الحيوية على نطاق واسع في أفريقيا. خلافا لخيارات الطاقة المتجددة الأخرى، مثل الطاقة الشمسية، والهوائية والمائية، فإن الاستثمارات في مجال الطاقة الحيوية (مع استثناء محتمل لإنتاج الإيثانول لخلط الوقود) ضئيلة جدا، كما أن المستثمرين المحليين مهتمون بشكل هامشي. وعلاوة على ذلك، ينظر إلى هذا على أنه مجال للمساعدة الإنمائية والصغيرة الحجم، والمشاريع الريفية. ومع الاعتراف بعدم وجود تمويل كاف في هذا المجال، وجد المشروع أن الافتقار إلى التمويل هو عرض وليس سبب نقص النمو في مجال تنمية الطاقة الحيوية في أفريقيا. فمعظم المشاريع ليست ذات نوعية ومعايير كافية لاستثمارات القطاع الخاص لأنها لا يتم النظر فيها على النحو الملائم في معظم الحالات ولا يتم بحثها على النحو الملائم للحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح "التمويل" غالبا ما يكون مفهوما فهما خاطئا، أو أن هناك مستويات لا تفهم على النحو الصحيح.

الإجراء: تقديم الدعم للحكومات لتصميم سياسات وإجراءات وتدابير صديقة للبيئة تيسر التمويل والاستثمارات الخاصة والعامّة، فضلا عن مساعدة المطورين على الوصول إلى الموارد المالية والفنية وتعبئتها من فرص الاستثمار القائمة

6. تعميم مراعاة مسائل الجنسين والعمل المنتج

من بين الـ 1.2 مليار نسمة تعيش على دولار واحد في اليوم، تشكل النساء 70 في المائة، ويتحمل النساء والفتيات في الغالب مسؤولية جمع واستخدام الكتلة الحيوية. ويشكل استخدام خيارات الطاقة المنخفضة الجودة، وأجهزة التحويل غير الكفؤ مخاطر صحية للمرأة بوجه خاص. وينبغي للسياسات المتعلقة باستثمارات الطاقة أن تستهدف زيادة فرص الحصول على الطاقة من أجل زيادة الإنتاجية والحد من العمل الشاق بالنسبة للمرأة، لأن الافتقار إلى

الاستثمار في نظم إمدادات الطاقة المنخفضة التكلفة يجبر المرأة على مواصلة استخدام الحطب لأغراض الطبخ والإنارة، وما يرتبط بذلك من مشاكل تتعلق بالصحة والسلامة. وتسهم الطاقة الحيوية في التنمية الريفية والعدالة الاجتماعية، ولا سيما إنشاء منصات متعددة الوظائف للإضاءة، وإمدادات المياه، وأنشطة التجهيز الصغيرة. وفي تنزانيا ومالي والسنغال، تزرع المواد الخام من قبل المجموعات المحلية وتوفر الدخل لفقراء الريف. وتشارك المرأة بصفة خاصة في عملية الزرع وجمع البذور وإدارة المنابر المتعددة الوظائف وأنشطة التجهيز الصغيرة ذات الصلة. وتزيل الطاقة الحيوية الحديثة بعض الآثار الاجتماعية السلبية التي لوحظت على نطاق واسع، والتي لها أبعاد جنسانية. وتلعب المرأة دورا محوريا في سلسلة الكتلة الحيوية التقليدية: جمعها ونقلها واستخدامها. وفي بلدان الساحل، قد يستغرق التجميع اليومي لحطب الوقود ساعتين (وبين خمس وثمانى ساعات في مجموعة تنمية للجنوب الأفريقي)، ويشكل أثقل عبئ على النساء، مما يحول دون مواصلة ممارستن للأنشطة الإنتاجية.

الإجراء: ضمان المساواة بين الجنسين في مبادرات بناء القدرات وتنمية المهارات وتحديد المشاريع (الأعمال التجارية) وتوفير الحوافز للنساء في تنمية الأعمال التجارية في مجال الطاقة الحيوية وتشجيع الدول الأعضاء على معالجة أوجه عدم المساواة في ملكية الأرض من أجل السماح للنساء بزراعة المواد الأولية.

7 . تعميم ودمج تنفيذ الطاقة الحيوية ضمن خطط تنمية الطاقة.

يعتبر الهدف من تعميم ودمج تنمية الطاقة الحيوية في برامج السياسات في البلدان هو في أحسن الأحوال (أ) التقليل و/أو القضاء على الممارسات الزهيدة/التقليدية في استخدام موارد الكتلة الحيوية؛ (ب) تحقيق توازن سليم بين المواد الأولية الموجودة في مجال الطاقة الحيوية وحجم العمليات (أي الطاقة الحيوية الصغيرة النطاق مقابل التنمية الواسعة النطاق)؛ و (ج) إدماج العملية السياسية المتصلة، أي الطاقة والزراعة والأراضي والمياه والبيئة إلخ..، في نهج متصل متماسك. وعلاوة على ذلك، فإنه يكفل منح الاهتمام الكافي للطاقة الحيوية باعتبارها قطاعا مهما للطاقة الفرعية عن طريق التصدي لعدم وجود أسواق إقليمية للطاقة الحيوية والتجارة؛ وزيادة البحث والتطوير ومعالجة الافتقار إلى المعايير والتنظيم؛ والارتقاء بسرعة بالبلدان التي ليست لديها الطاقة الحيوية الحديثة المكرسة، فضلا عن الاستثمارات.

الإجراء: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تخطيط الطاقة الحيوية الذي يأخذ في الاعتبار الروابط المشتركة بين القطاعات، وكذلك تحديد هدف الطاقة الحيوية.

8 . الدعم الدولي لتنمية الطاقة الحيوية ونشرها

في إطار المنتدى السنوي الثاني للطاقة المستدامة للجميع، أعلن ائتلاف جديد من أصحاب المصلحة المتعددين، شاركت في رئاسته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمائدة المستديرة حول المواد الحيوية المستدامة، عزمه على الإسراع بتطوير ونشر الطاقة الحيوية المستدامة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف المنتدى السنوي للطاقة المستدامة للجميع المتمثلة في مضاعفة الاستخدام العالمي للطاقة المتجددة وضمان الوصول الشامل للطاقة بحلول عام 2030. وبخلاف تقديم الدعم المالي، فإن الدعم الدولي يندرج على نطاق واسع في هذه الفئات: (أ) تعزيز المعرفة وتبادل المعلومات، و (ب) دعم السياسات والاستدامة، و (ج) دعم النشر. وتعتبر غالبية التدخلات في مجال الطاقة الحيوية الحديثة هي في حلول الطبخ النظيفة؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية؛ الطاقة من النفايات البلدية؛ وقود الطائرات؛ الإيثانول السليلوزية؛ على سبيل المثال لا الحصر.

الأجراء: هناك عدد من المبادرات على نطاق واسع تحت مظلة أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي التي تدعم تطوير ونشر مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة التي تم إطلاقها مؤخرا. ومع ذلك، من المهم الدعوة إلى الطاقة الحيوية بقوة حيث يمكن دمجها ضمن أنواع الطاقة المتجددة الراسخة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية.

3 تسريع تطوير مشروع الطاقة الحيوية والتعبئة (2018-2019)

هناك التزام من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها بتسهيل تطوير وتحديث قطاع الطاقة الحيوية في جميع أنحاء أفريقيا. وهذا ما أكدته النتائج والقرار الذي اتخذته الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن الطاقة في اللجنة الفنية المتخصصة في توجو في مارس 2017. غير أنه ينبغي أن يكون هناك تقدم ملموس وقابل للقياس بحيث يجعل مشاريع الوقود الحيوي/ الطاقة الحيوية مثمرة. لذا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لضمان وصول هذه المشاريع إلى إقفال الحسابات المالية قبل اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة في عام 2019.

1.3 زيادة دور مراكز التميز الإقليمية

تم تحديد مراكز التميز الإقليمية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كمراكز من شأنها أن توفر المزيد من المساعدة والتسهيل للقواعد الشعبية والمساعدة في مجال الفحم. وينبغي أن تكون هذه المراكز قادرة على اكتساب المهارات والموارد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز تركيزا خاصا على الطاقة الحيوية وأن تكون قادرة على مساعدة المشاريع التي سبق تحديدها. وينبغي لهذه المراكز أيضا أن تعرف بخطط عملها فيما يتعلق بأدوارها المحددة. ومن المقرر عقد ورشة عمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها، مع المراكز الإقليمية، وهي المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) و المركز

الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (شمال أفريقيا) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة لشرق أفريقيا (جماعة شرق أفريقيا) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي) في أوائل عام 2018، لتقديم التفويض وخارطة الطريق بشأن كيفية تقديم المساعدة في تطوير المشاريع، فضلا عن مساعدة البلدان على تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات الطاقة الحيوية.

2.3 صكوك مخصصة للمساعدة في تطوير المشروع

هناك مصادر عديدة للتمويل/الاستثمار في مجال الطاقة الحيوية على وجه الخصوص والطاقة المتجددة بصفة عامة. ولهذه الصكوك كلها طرقها المحددة التي يتعين التقيد بها، إذا ما تم النظر في المشاريع للحصول على المساعدة. وهناك توافق على أن هذه الطرق إما أنها ليست شفافة أو يصعب التقيد بها. وهناك حاجة إلى الكثير من المساعدة لتمكين مطوري المشاريع -بدءاً بتطوير المشروع/التصور وحتى إغلاق الحسابات المالية. ولذا، هناك حاجة إلى أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤها بتسهيل هذه التفاعلات المستمرة.

ومن أجل المضي قدماً بمشاريع الطاقة الحيوية، هناك حاجة إلى وضع أداة محددة لمساعدة هذه المشاريع. والمثال على ذلك مرفق الطاقة الحرارية الأرضية الذي يساعد في توفير التمويل لاستكشاف المواقع المحتملة، وبالتالي توفير آليات لإزالة المخاطر. وسيتم إنشاء أداة مماثلة لمساعدة مشاريع الطاقة الحيوية. ومع ذلك، فإن هذا المرفق لن يقدم المساعدة في وقت مبكر للمشروع أو إثبات المفهوم. وسيساعد ذلك المشاريع القائمة والمنفذة بالفعل من حيث توسيع نطاق وإدارة المخاطر الأخرى للسماح لها بالاستثمار الخاص. وينبغي أن يتم في وقت مبكر إعداد المشروع وتقديم المساعدة في التعبئة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها. من أجل الحفاظ على الزخم، ينبغي إنشاء جمعية غير رسمية لمطوري مشاريع الطاقة الحيوية للدفاع عن مبادرات الطاقة الحيوية، فضلا عن توفير منبر لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. ولا تزال طبيعة وشكل هذه الجمعية بحاجة إلى الاستخلاص والمناقشة. وسيقدم اقتراح بشأن كيفية ظهور هذا المرفق على أرض الواقع.

3.3 الأولويات بالنسبة لعامي 2018-19

سيتم الالتزام بخطة العمل القصيرة الأجل التالية (2018) وستتوج بدفع المشاريع والمبادرات إلى الأمام. وقد تم الاتفاق على خطة العمل هذه خلال ورشة عمل عقدت في سبتمبر 2017.

الربع الأول (2018)			الربع الثاني (2018)			الربع الثالث (2018)			الربع الرابع (2018)			الربع الأول (2019)		
M	F	J	J	M	A	J	A	J	D	N	O	M	F	J
1. المقترحات أو المذكرات المرسلّة إلى شراكة الاتحاد الأوروبي للنظر فيها وتقديم المساعدة وردود الفعل														

																		2. تقرير عن التقدم المحرز وخطط العمل القصيرة والمتوسطة الأجل إلى اللجنة الفرعية للجنة الفنية المتخصصة
																		3. التفاعلات الثنائية مع مراكز التميز الإقليمية فيما يتعلق بالأدوار
																		4. ورشة عمل مع المراكز الإقليمية لصياغة الأولويات والإجراءات الإقليمية
																		5. ردود الفعل على المشاريع الفردية والمساعدة الإضافية
																		6. ورشة عمل حول استعراض التقدم المحرز في تطوير المشاريع مع مطوري المشاريع
																		7. اختيار المشاريع التي سيتم عرضها خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة 2019
																		8. عرض نتائج البرنامج خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة 2019

باختصار، فإن الإجراءات التالية ستقود أجندة لنشر وتسريع تنمية الطاقة الحيوية في أفريقيا، سواء من منظور المشاريع أو السياسات.

(أ) ينبغي زيادة التمويل اللازم للبرنامج زيادة كبيرة حتى تتمكن مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤها تعزيز جهودهما في تقديم الدعم للدول الأفريقية الأعضاء في المجالات الرئيسية التي تشمل بناء القدرات وتنمية المهارات، ونشر الوعي وتعبئة أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية، إلخ..، وما إلى ذلك، وإعداد المشاريع.

(ب) إنشاء مرفق للتمويل والحد من المخاطر لمساعدة مطوري المشاريع من القطاعين العام والخاص على مساعدة المشاريع المحددة للوصول إلى المقبولية المصرفية، فضلا عن دعم مشاريع الطاقة الحيوية ذات التأثير العالي التي ستنبت قابليتها المصرفية والاستثمارات محليا ودوليا.

(ج) مواءمة أطر الطاقة الحيوية الإقليمية والمبادئ التوجيهية للسياسات مع مراعاة الدروس المستخلصة من تعميم الإطار. وينبغي أن يكون لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية نهجها، الذي يتناسب مع الأوضاع المختلفة للأقاليم. وقد وضع إقليم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجيتها الخاصة بالطاقة الحيوية قبل بضع سنوات. وينبغي أن يكون للأقاليم الأخرى في أفريقيا إطار واستراتيجية مناسبة على الصعيد الإقليمي يتوافقان مع إطار الطاقة الحيوية القارية والمبادئ التوجيهية للسياسة.

(د) تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على تعميم الطاقة الحيوية في أقاليمها. ويشمل ذلك مركز المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في مصر، وشمال أفريقيا، ومركز الطاقة

المتجددة وكفاءة الطاقة لمجموعة تنمية للجنوب الأفريقي، الذي يقع مقره في ويندهوك، ناميبيا، ومركز الشرق الأفريقي للتميز في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في كمبالا، أوغندا.

هـ) تحسين التنسيق بين جميع برامج الطاقة المتجددة، ومن المهم أن يتم تنفيذ "تنمية الطاقة الحيوية في أفريقيا" ضمن الاستراتيجية الأفريقية الشاملة الرامية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة لأفريقيا. وسيتحقق ذلك من خلال التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات والمبادرات الأخرى.

و) ستواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدعوة إلى الإرادة السياسية القوية والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال تنمية الطاقة الحيوية في أفريقيا. وسيضمن ذلك إعطاء الأولوية للطاقة الحيوية مثل مصادر الطاقة الأخرى.